9/11 تحول لأداة بيد الادارة الامريكية والحرب على «الارهاب» فقدت معناها

■ «الارهابيون» لم يقصدوا ذلك بالتأكيد عندما اختاروا اخراج خطتهم الحاقدة الى حيز العلن في مثل هذا اليوم في الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001 ـ إلا أن هذا التاريخ تحول الى أداة بيد السياسيين أكثر من كونه تذكارا مؤلما وتاريخا يُذكر بالوحدة والمشاعر الوطنية. هذا هو الوضع حتى نهاية ولاية جورج بوش على الأقل.

هو متموقع – كم هو مريح – في بداية الخريف تماما، قبل الانتخابات التي تجري كل عامين. في عام 2002 كانت هذه انتخابات منتصف الفترة التي أحسنت مع حزب القائد الأعلى في ذروة الحرب. في 2004 نجح بوش في التغلب على جون كيري، وفي ذلك الحين ايضا ساعدته ذكرى الأبراج المنهارة. وها هو بوش يستعين الآن في عام 2006 مرة اخرى بهذه الذكرى لتحسين موقعه. الحدث الأبرز والمؤثر أصلا عشية حلول الذكرى الخامسة كان اعلاميا في طابعه: الحرب على فيلم تلفزيوني لشبكة «آي.بي.سي».

شبكة الاخبار هذه صرفت مبالغ طائلة في هذه السنة على انتاج دراما تحت اسم «الطريق الى 9/11»، وهذا الصنف المقيت ـ دراما متنكرة في صورة فيلم وثائقي إلا أنه يعطي نفسه الحق في ابتداع «الحقائق» (هل تذكرون «خيانة» حنة سانش في انتاج اسرائيلي بائس من نفس المنوال تماما؟) ـ لم يخيب الآمال في هذه المرة ايضا. هذا حدث لدرجة أن أكبر الكبار هبوا لمنع بثه أو لاجبار شبكة «اي.بي.سي» على تغيير المشاهد غير المرغوبة.

هؤلاء هم رجالات الادارة السابقة: بيل كلينتون ومادلين اولبرايت ومستشار الأمن القومي ساندي بيرغر ـ والكثيرون غيرهم ـ الذين أصيبوا بالصدمة من الطريقة التي عرضت فيها. مسؤوليتهم عن الاخفاق المتواصل والمديد في معالجة تهديد القاعدة. وقد كانوا مُحقين في شعورهم بالصدمة: فمسؤوليتهم ثقيلة حتى من دون ابتداع السيناريوهات والمشاهد السينمائية. هذه قضية اعتبارات شخصية، ولكنها في ذات الوقت قضية حزبية ثقيلة الوزن، مثل هذا الفيلم قد يعزز الصورة التي يتطلع اليها الحزب الخصم: وكأن الديمقراطيين «متساهلون» في معالجتهم للارهاب.

الفيلم الذي بُث جزؤه الاول أمس (المقالة أُرسلت قبل البث) تعرض للتغيير في نهاية المطاف بعد ضغوط شديدة، إلا أن مذاقه الحامض ما زال قائما. في الاسبوع الماضي نشرت الادارة الامريكية استراتيجية «حديثة» لمكافحة الارهاب قليلة المضامين والمجلات مليئة بعناوين مثل «ماذا كان سيحدث لو؟» و«كيف سيبدو الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) بعد 20 سنة؟» ـ مقالات كثيرة لم تُبق أمرا هاما آخر للتطرق اليه.

المسائل التي يجب التركيز عليها لا تتعلق بالماضي أصلا، وانما بالمستقبل والنقاش حولها يمر في مرحلة الاستفزاز بعد أن تم البحث والتمحيص في الأمر البديهي بدرجة الافراط. في عدد ايلول (سبتمبر) ـ تشرين الاول (اكتوبر) من مجلة «فورين أفيرز» كتب البروفيسور جون مولر من جامعة اوهايو أن «التهديد على الولايات المتحدة من القاعدة قد طُرح بصورة مبالغ فيها».

في عدد ايلول (سبتمبر) «أتلانتيك» تقترح المجلة استراتيجية جديدة لمكافحة الارهاب: الاعلان عن نهاية المعركة. ذلك لأن الأمر الاسوأ الذي يمكن للارهابيين أن يفعلوه لامريكا هو استفزازها حتى تقوم برد فعل مفرط وغير منطقي على التهديد الذي يمثلونه. العراق هو بطبيعة الحال نموذج صارخ، وكذلك الحال مع خطة التنصت السري.

هذا تاريخ الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) بعد خمس سنوات من حدوثه. أداة سياسية بيد الادارة الامريكية. الحرب ضد الارهاب لم تعد كما كانت ـ وفي بعض الاحيان يصعب تصديق من يقوم بادارتها. خلال المنافسة التي سبقت انتخاب دويت ايزنهاور في عام 1952 للرئاسة الاولى، جلس على الكرسي في استوديو التلفاز ليسمح للمزين بتزيين وجهه قبل البث. «أي تدهور»، قال له المزين وهو يمسح وجهه بالمساحيق، «ذات مرة كنتُ مظليا يخدم تحت إمرتك في فرنسا، والآن انظر ماذا أفعل. وأنت كنت جنرالا بخمس نجوم، والآن أصبحت مجرد سياسي»!

شموئيل روزنر
(هآرتس) ـ 2006/9/11

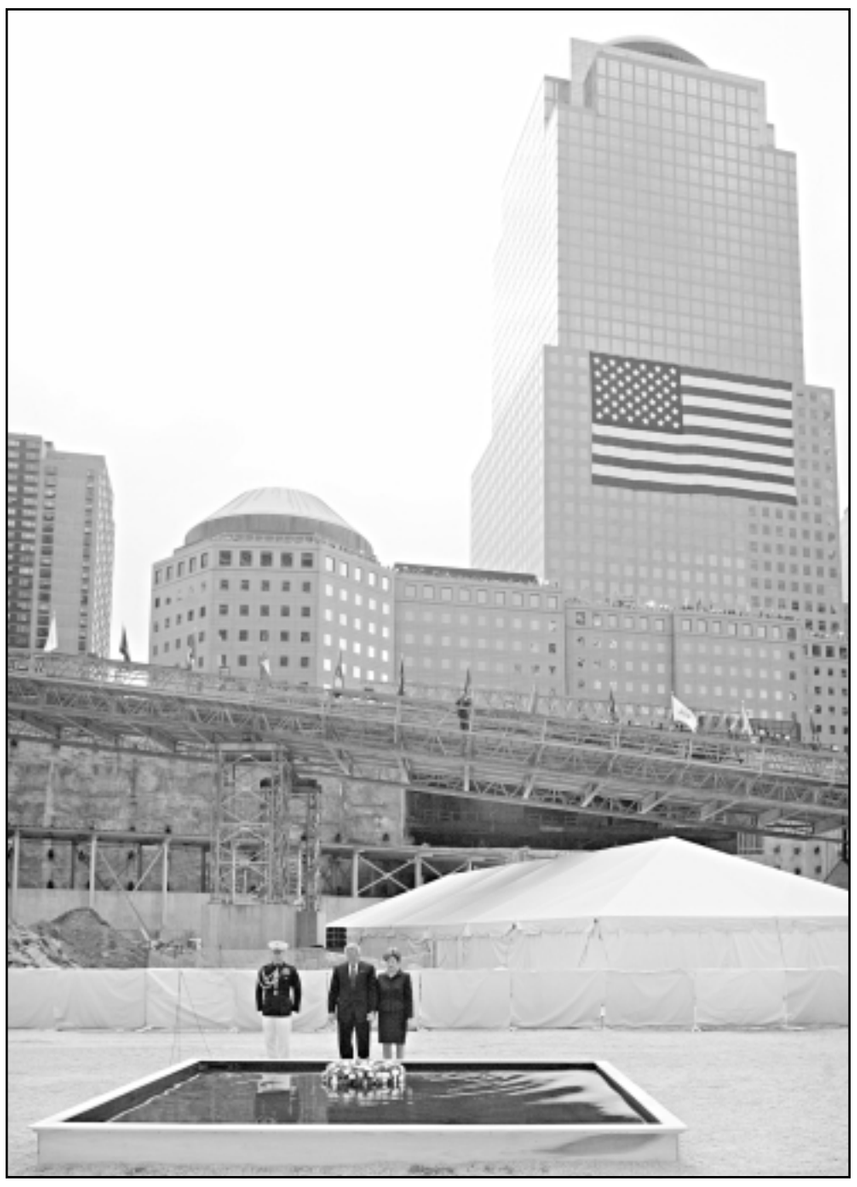

احياء الذكرى الخامسة لهجمات ايلول سبتمبر، الرئيس الامريكي جورج بوش وزوجته لورا في موقع مركز التجارة العالمي الذي دمرته الهجمات

عرض الحكومات العربية للمبادرة السعودية على مجلس الامن فرصة ذهبية لكي ينتصر العقلاء على المتعصبين

■ وزراء الخارجية العرب يخططون لطرح المبادرة العربية المعلنة في 2002/3/28 في قمة بيروت على الامم المتحدة، وربما على مجلس الأمن، والرد الارتكاسي الاسرائيلي على ذلك هو كما كان متوقعا: رفض هذه المحاولة قطعيا وحشد كل أنصارها ضدها.

خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده ايهود اولمرت وطوني بلير أمس قال رئيس الوزراء أنه مستعد لاستئناف المفاوضات مع محمود عباس على أساس «خريطة الطريق»، تلك الخطة التي يدفع لها الفلسطينيون والاسرائيليون ضريبة لفظية منذ ثلاث سنوات ونصف من دون أية نية لتحقيقها على الارض. اذا كان هذا هو الأساس الوحيد للقاء فعلا، فمن الأفضل عدم عقد هذا اللقاء. في المقابل، محاولة عقد لقاء كهذا على أساس المبادرة العربية قد ينفخ الروح في العملية السياسية المجمدة خلال السنوات الست الأخيرة.

المبادرة العربية التي اتخذت غداة العملية القاسية في فندق «بارك» في نتانيا ابتُلعت بين الشعور الصعب في البلاد وبين عملية «السور الواقي»، ولولا ذلك لكانت أثارت جدلا جديا كان بامكانه ربما أن يقود الى تطور أكثر قوة من «خريطة الطريق» التي تسببت بالشلل والتي اقترحت على الجانبين بعد ذلك بعام (في استطلاع نشر في (يديعوت احرونوت) في 2002/3/29 أيد 41 في المئة المبادرة).

المبادرة ولدت كمبادرة سعودية، وحملت اسم ولي العهد في ذلك الحين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وتحولت خلال شهر الى خطة مقبولة على الجامعة العربية في قمة بيروت. الخطة تلتزم بعلاقات طبيعية مع اسرائيل مقابل حدود حزيران (يونيو) 1967، وبموقف غير مسبوق بالنسبة لمشكلة اللاجئين ينص على حل متفق عليه. من يتحدث عن حل متفق عليه لا يمكنه أن يطالب بحق العودة.

القرار «يدعو اسرائيل الى قبول المبادرة من اجل ضمان السلام وايقاف سيل الدماء وإتاحة المجال لحياة سلمية وحسن جوار وتوفير الأمن والاستقرار والازدهار للأجيال القادمة». حقيقة أن وزراء الخارجية العرب يعيدون طرح هذه المبادرة ـ بعد سنوات من الانتفاقة وبعد فوز حماس وبعد حرب لبنان الثانية ـ توفر لاسرائيل فرصة لتحقيق مصلحتها القومية. في الايام التي ازداد فيها عدد زعماء العالم الذين يطرحون علامات استفهام قوية حول حق اسرائيل في الوجود، أصبح واضحا أن خطوة سياسية كهذه قادرة على منح اسرائيل شرعية متجددة لوجودها في الوطن القومي للشعب اليهودي، واعتراف العالم بالقدس كعاصمة لها وبحدودها. هذه المبادرة وحدها هي القادرة على وضع نهاية لمشكلة اللاجئين وضمان اسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

بهذه الطريقة يمكن لاسرائيل أن تطلق مفاجأة ايلول (سبتمبر): التوجه الى الامم المتحدة مع اقتراح اسرائيلي ـ عربي مشترك، قادر على المساعدة في اعادة العملية السياسية ـ سواء من خلال مؤتمر مدريد الثاني أو من خلال وسيلة أقل دراماتيكية. اسرائيل تكتفي بدلا من ذلك بأسلوبها القديم المحبط من خلال المناورات الدبلوماسية الفارغة.

اذا قرر وزراء الخارجية العرب تحويل قرار الجامعة العربية الأكثر ايجابية منذ قيامها، الى قرار صادر عن الامم المتحدة، فسيجدون اغلبية كبيرة مؤيدة لذلك وعن حق، وعدل ايضا. واذا قرروا طرح المبادرة على مجلس الأمن فستحظى بأغلبية كبيرة ايضا ولن يمنع قبولها إلا الفيتو الامريكي. الاستخفاف الاسرائيلي بالقرار كان نمطيا مميزا لعهد شارون، ونحن ندفع ثمن ذلك اليوم. هذه هي اللحظة المواتية لعقد تحالف للعقلاء من اسرائيليين وعرب من اجل الحياة ضد التعصب الجنوني. في ايلول (سبتمبر) 2006 ما زال الأمر مُتاحا، ولكن ذلك لن يبقى ممكنا على الدوام.

يوسي بيلين
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/9/11

تصريحاته غير مسؤولة ويفاخر ببطولات فارغة

يجب استبدال بيريتس قبل انهاء ملف القضية الايرانية

■ حظي شعب اسرائيل آخر الأمر في صحف نهاية الاسبوع بأن يسمع من وزير دفاعه، عمير بيريتس، ما الذي في قلبه وما الذي يفكر فيه. في «يديعوت احرونوت» في مقابلة مباشرة مع سيما كدمون، وفي «معاريف» في شبه مقابلة خفية مع بن كسبيت. في المقابلتين لا توجد اقتباسات، أي أقوال بيريتس لا يؤتى بها بين أقواس مضاعفة، لكن الصورة التي تظهر من الانسان المسؤول منذ بضعة أشهر عن أمن اسرائيل، صورة مخيفة من اربعة نُظم.

الفصل الاول ـ الماضي: بيريتس هو الذي طلب عشية الانتخابات اقتطاع عشرة مليارات شاقل من ميزانية الأمن، وهو الذي سخر من صغار «الجنرالات والأدميرالات»، يصل الى وزارة الأمن ويجد هناك «كسوفا». كل أسلافه في المنصب، جميع رؤساء الاركان في الماضي، «أصيبوا بالعمى»، كل واحد منهم أوجد «شيئا أكثر جنونا من سلفه»؛ لم يُجر هؤلاء المجانين لست سنين ولو مباحثة منظمة واحدة في تهديد حزب الله، ولم يكن عمل هيئة قيادة.

الفصل الثاني ـ بداية العمل: مثل ذلك البطل الشعبي في حكايات الاولاد، الذي يُضرب ويفخر بأنه قد أصاب خمس ذبابات بضربة واحدة، كذلك ايضا وزير دفاعنا: «منذ اللحظة التي دخلت فيها، وقبل أن يبدأ ذلك، أجريت خمس مباحثات» في تهديد الصواريخ؛ تم الفحص عن جميع الحلول. أجريت عمل هيئة قيادة كما لم يكن هنا طول السنين.

الفصل الثالث ـ الحرب: لقد صاغ كوزير للدفاع المعركة بقدر كبير؛ لقد ألغى مهمات، وحدد مهمات؛ وهو الذي حدد المهمة لاقامة منطقة أمنية خاصة في جنوب لبنان؛ وهو الذي حدد للجيش الاسرائيلي أنه يجب القضاء على الصواريخ بعيدة المدى، وهو الذي حدد له أنه يجب القضاء على الصواريخ قصيرة المدى؛ وهو الذي دفع الى العملية البرية الأخيرة، التي كنا سنبقى من غيرها بغير شيء. في أثناء الحرب فكر كما يبدو بفكرة براقة كيف يقضي على نصر الله وبحث عن «ملفه» في «أمان» وفي الموساد، لكن تبين له لسبب ما أنه لا يوجد ملف كهذا. يُذكرنا هذا بالقصة الرائعة لافرايم كيشون عن الأشقر صاحب المفاتيح الذي لا نستطيع أن نجده، ولهذا لا نستطيع أن نجد أي شيء في المصنع.

الفصل الرابع ـ المستقبل. كل هذه البطولات والأعاجيب أهلته أكثر فأكثر لمنصب رئيس الحكومة؛ لا يوجد اليوم واحد يفهم مثله الأخطار المتوقعة لاسرائيل. رؤيته تحسنت. 6 على 6 من غير نظارة. انه «يرى الصورة بوضوح أكبر وهذا يمنحه أدوات في الطريق للمنافسة على رئاسة الدولة». ولماذا لم ير الشعب الماضي في الظلمة بعد هذا الضوء الكامن الذي يُشع من مكتب وزير الدفاع، ويذكر فقط أقواله المتحمسة أن نصر الله سيتذكر اسمه؟ الوقت سيقوم بفعله كما يتيقن.

وما هو الاستنتاج الفعلي لبيريتس، عندما تنزل الستارة؟ يجب بالطبع التحقيق مع المذنبين الحقيقيين، «المجانين»، اولئك الذين سبقوه ويظهرون في الفصل الاول: موفاز، وباراك، واريك، وفؤاد، ويعلون وربما آخرون.

أنت تعلم كمواطن في الدولة هل عليك أن تبكي؟ أو تضحك؟ أو أن تصرخ ـ إمضِ الى البيت! ولكن يثور هنا سؤال جدي يتصل بالماضي، لكن موضوعه البارز هو المستقبل.

كل اولئك الذين يطلبون البحث كيف جلست حكومات اسرائيل منذ الانسحاب من لبنان، في أيار (مايو) 2000 مكتوفة الأيدي بازاء تقوي حزب الله، يعتقدون أنه كان يجب عليها أن توقف بالقوة هذا التقوي، أي أن تبدأ حربا ردعية. وأنا أزعم أن هذا غباء ودهماوية رخيصة، لا تثبت لأي امتحان نقدي. هل يخطر أحد في باله أن تبدأ حكومة اسرائيل حربا من غير تحرش حزب الله، ومن غير أي تهديد جدي لها، ولن نتحدث عن تهديد وجودي؟ هل يخطر في بال أحد أن حربا ردعية كهذه كانت ستحظى باجماع الشعب، وبتأييد كاسح؟

أنا مستعد للمراهنة، أنه مع انقضاء اليوم الاول لهذه الحرب كان في ميدان رابين مظاهرة لـ 400 ألف متظاهر تحت شعار: «اريك يعود الى الوحل اللبناني»؛ هل يرى أحد الجماعة الدولة تؤيدنا ولو ليوم واحد؟ هل يرى أحد دولة اسرائيل، الموجودة في أوج الانتفاضة، تفتح جبهة ثانية؟ وعلى نحو عام، لماذا لا يُبدأ بحرب ردعية في مواجهة سورية التي تتقوى بصواريخها؟.

إن قضية الحرب الردعية ستُثار في الحقيقة والتهديد الايراني هو وجودي. فقط، يجب أن ندعو الله أن يجلس الى هذه الطاولة من يحظون بخطط الشعب.

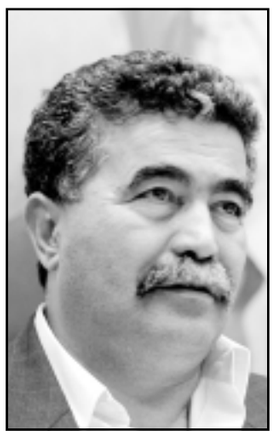

عمير بيرتس

عاموس غلبوع
(معاريف) ـ 2006/9/11

نحن بحاجة لمحور «خلاص» بدلا من محور «الشر الامريكي»

على اسرائيل التفكير بمصالحها المحلية وفتح مفاوضات مع الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين

■ الجميع يعتقدون أن المسألة الملحة الآن هي الاستعداد للحرب القادمة. اعضاء «محور الشر»، ايران وسورية وحزب الله ـ لن يتنازلوا عن تطلعهم للسيطرة على العالم العربي. وهم يعتقدون أن الانتصار على اسرائيل ليس السبيل الى تحقيق ذلك، وانما حقيقة الحرب البطولية ذاتها ضد الدولة الغربية المزروعة في قلب الشرق الاوسط.

في الاسابيع الأخيرة ساد اعتقاد في اوساط الجمهور والمحللين السياسيين بوجوب استخلاص العِبر من الحرب التي انتهت الآن من اجل الفوز في الحرب القادمة في الشمال. وهكذا يُجمع الجميع على أن خطة اولمرت للانطواء قد لفظت أنفاسها وأن من الواجب الاستعداد لاسوأ الأمور في الساحة الفلسطينية ايضا.

التباين الوحيد الذي بقي مفتوحا حتى الآن هو: أي حرب ستسبق الاخرى، الحرب مع الفلسطينيين أو مع حزب الله، أو ربما مع سورية. أو انها قد تندلع على عدة جبهات في توقيت مُربك وخطير بالنسبة لاسرائيل؟ الرأي الشائع هو أن على جنود الجيش الاسرائيلي، وليس على السياسيين أن يكبحوا الحرب القادمة بأجسادهم. وكأن الحرب كانت قدرا من السماء، هزة ارضية يمكن توقعها، ولكن ليس من الممكن منعها.

ولكن الحرب ليست كارثة طبيعية أو قدرا محتوما. الحرب هي نتاج للمجريات السياسية والداخلية التي يمكن توقعها، بل وتغيير مسارها في اتجاهات اخرى أكثر ملاءمة. في الوضع الحالي يوجد مكان لازالة مؤامرة «محور الشر» من خلال فتح «محور الخلاص» المعروف والمُجرب: عملية السلام مع الشركاء المحتملين. اذا اعتُبر صناع السلام مع الفلسطينيين قبل الحرب الأخيرة ساذجين غريبي الأطوار، فقد أصبحت هذه الاحتمالية بعد الحرب الأخيرة هدفا بحد ذاته، وايضا وسيلة لمنع اندلاع الحرب القادمة.

حكومة اولمرت ـ بيريتس أصبحت فارغة من الأهداف والمضامين أصلا بعد أن كان الجمهور قبل أشهر قلائل قد وقف ينتظر تحققها بأمل. حكومة الانطواء والنظام الاجتماعي الجديد أصبحت الآن بلا أهداف بعد أن مات هذان الهدفان الرئيسيان ودُفنا في حرب لبنان الثانية. الطريقة الوحيدة لاعادة البناء السياسي لا تتمثل بمناورة ضم الليكود أو اسرائيل بيتنا للحكومة، فهذه الخطوة ستكون سخيفة وتؤكد فقط على فقدان هذه الحكومة لهويتها وغاياتها.

على الحكومة أن تستوعب عوامل الازمة، وليس نتائجها فقط، السير نحو طاولة المفاوضات مع سورية ولبنان والفلسطينيين هو وحده الذي سيشكل انعطافة على هذه الطريق. الاتفاق المسبق لاعادة المخطوفين مقابل اطلاق سراح سجناء، قد يشكل تمهيدا ناجحا لذلك. سياسة اهود باراك وشارون التي نادت بالاكتفاء بساحة واحدة فقط لعملية السلام لم تعد مقبولة. الآن يتوجب اجراء المفاوضات على جبهتين متوازيتين. الاتفاق الكامل الذي سيُحرز في جبهة واحدة لن يضر بالجبهة الثانية، وانما على العكس سيكون بامكانه أن يدفع بالساحة الاخرى الى الأمام.

لو أن القيادتين في امريكا واسرائيل لم تفكرا على طريقة الكاوبوي والإكثار من التفكير كـ «بدوي محلي»، لكان بامكان ذلك أن يحول دون الحرب القادمة. من لا يُقدم على هذه الخطوات لن يكون لديه مبرر اخلاقي أمام لجنة التحقيق التي ستشكل للحرب القادمة التي يبدو أن الجميع هنا متحمسون لانشائها.

ران كوهين
عضو كنيست من كتلة ميرتس – ياحد
(هآرتس) ـ 2006/9/11

اخفاقنا في حرب لبنان الثانية لا علاقة له بادارة الحكومة لها

■ توجد قصة قديمة عن باحث في علم الحشرات قام بتدريب «برغوث» على القفز، عند سماعه كلمة «اقفز»، بعد ذلك قطع الرجلين الاماميتين للبرغوث، وعندما رأى أنه لا يقفز، خلص الى استنتاج جازم هو ان البرغوث الذي يفقد رجليه الاماميتين يفقد حاسة السمع ايضا.

كان محقا من ناحية الحقائق ـ فاعضاء السمع عند البرغوث موجودة في أرجله الامامية ـ ومع كل ذلك أظهر منطقا معوجا، كما يحدث لكثيرين من اولئك الذين يقولون لنا انه يجب الان في اسرائيل فرض نظام رياسي.

قد يكون ذلك واجبا، لكن توكيد «الان» لتغيير طريقة النظام في ضوء حرب لبنان الثانية، غامض. ان من يزعم ان النظام البرلماني – الائتلافي سبب أخطر المشكلات التي ميزت ادارة الحرب يجعل حياته سهلة. لم يكن في الحرب اي قرار حاسم عوقب لان الحكومة قد اطالت البحث فيه أو صعب عليها «الحسم». ولن نتحدث عن ان حرب الاستقلال وحرب الايام الستة قد دارتا بنجاح بحسب طريقة الحكم القائمة.

لو كان ههنا نظام رياسي، يقول الواعظون لكان «الرقم 1» يعين اناسا مختصين كوزراء ـ كما في الولايات المتحدة. ولو كان هذا هو الوضع، لكان واضحا أن وزير الدفاع كان سيكون خبيرا، لا عمير بيريتس، ولم يكن يجب علينا أن ندفع ثمنا باهظا لانعدام قدراته. لا ريب في ذلك الى أن نتذكر أمرين.

الاول، ان الطريقة الامريكية المشتهاة توجب على الجنرالات فترة تبريد طويلة قبل أن يباح لهم الحصول على منصب وزير الدفاع – ومعنى هذا في واقعنا رفض اكثر الخبراء الذين يعرضون كمرشحين بدلاء من بيريتس. والثاني، وهو الاهم، في الطريقة الامريكية ـ وفي كل نظام رياسي ـ الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة.

بكلمات اخرى، لو كان يوجد ههنا الان نظام رياسي، فلربما كان بيريتس يتولى هذا المنصب بالضبط. انظروا الى نتائج الانتخابات قبل أقل من نصف سنة: حصلت كتلة العمل، وميرتس، والقوائم العربية فيها على نحو من 850 الف صوت (كان بيريتس سيحصل عليها بانتخابات مباشرة على وجه اليقين) – وهي تزيد بـ 160 الف صوت على الاصوات التي حصل عليها اولمرت، وتزيد بـ 570 الف صوت على الاصوات التي حصل عليها نتنياهو او ليبرمان. لو كان يوجد عدد من المرشحين ينافسون على الرياسة، لكان يمكن بالتأكيد ان نحصل بقرب دفة القيادة على من يبدو لنا الان جميعا وزير دفاع فاشلا.

والاكثر من ذلك اننا كنا سنحصل عليه مع موظفين متخصصين ـ وزراء عينهم ويخضعون له ـ لكن من غير واجب استشارتهم. كنا سنحصل عليه مع نقد أقل مما يستطيع الوزراء اليوم توجيهه الى رئيس الحكومة. على سبيل المثال، من غير حاجة الى التصويت في الحكومة على توسيع العملية في لبنان.

واذا كنا نتحدث عن الطراز الامريكي، فان الرئيس ايضا في الولايات المتحدة لا ينتخب «الامناء العامين» بمناقصة ـ ولهذا لا يعين هنالك دائما المتخصصون الافضل. هنالك أيضا تدخل الصورة اعتبارات سياسية. وهنالك ايضا، كما تعلمون، يمكن ان نعلق مع غير ناجح في رأس الهرم.

المجتمع الديمقراطي ليس بالضرورة مجتمعا حكيما يعرف الاختيار. ليس الامر بسبب الطريقة على الخصوص.

عاموس كرميل
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/9/11

سلام مع سورية والفلسطينيين يحمينا من سلاحها الشامل

ايران ستمتلك السلاح النووي سواء فرضت عقوبات عليها أم ضربت عسكريا ام لا

■ لا ينبغي أن نوهم أنفسنا. ستكون ايران إن عاجلا أم آجلا قوة ذرية. حتى لو فرضت عقوبات من اي لون، فلن تكون قادرة على منع او حتى تعويق العملية. نزيد فنقول، حتى لو تمت محاولة لتدمير منشآت الانتاج النووية، فسيفضي الامر – في احسن الاحوال – الى تأخير الجدول الزمني، ولكن بموازاة ذلك، فسيفضي الى زيادة عمق الطموح الايراني الى الانتقام، وفي نهاية الامر، فسيفضي الى انتاج سلاح ذري، مع امكان اطلاقه على اسرائيل أيضا.

تحاول نظرتان متعارضتان تقدير ماذا ستكون استراتيجية طهران الذرية. السؤال الذي يقض مضاجعنا في اسرائيل ليس نظريا. يكرر قادة ايران زعمهم ان اسرائيل لا تملك حق الوجود وان الكيان الصهيوني يجب أن يختفي. ومن هنا، ألم تستغل طهران السلاح الذري الذي ستمتلكه من أجل محاولة تحقيق ذلك؟

النظرة الاولى متفائلة، تقوم على التجربة العالمية في السنين الستين الاخيرة، منذ استعمل السلاح الذري لاول مرة في هيروشيما ونكازاكي. بمقابلة تطوير السلاح الذري، يجب على كل دولة ان تنشيء نظاما موثوقا به للقدرة على ضربة ثانية، لكي لا يكون بالامكان ابادتها بالضربة الاولى الذرية. هذه الضربة الثانية ستضمن ردا ذريا كثيفا، الى حد ابادة الدولة المهاجمة. هذا الواقع ينشيء ردعا متبادلا ويضمن ضبطا متبادلا. في اساس هذه الاستراتيجية رأينا ضبط النفس في العلاقات بين الكتلة الشرقية والغربية طول الحرب الباردة ونحن نرى ضبط النفس بين الهند والباكستان، وهما قوتان ذريتان.

ومن هنا نستنتج ان ايران تفترض ان اسرائيل قوة ذرية، بنت قدرة على ضربة ثانية، ولهذا سيعمل منطق الردع المتبادل وضبط النفس ههنا ايضا.

النظرة الثانية متشائمة. القيادة الايرانية مدفوعة بقوة ايمان ديني متشدد. حتى لو امتلكت اسرائيل قدرة على ضربة ثانية مدمرة، فلن يكون ذلك رادعا لاجراء ايراني يهدف الى تخليص العالم من الكيان الصهيوني.

يجب على اسرائيل ان تأخذ باستراتيجية قومية، تقوم على الامكان المتشائم. علينا أن نصبر على افتراض ان ايران اذا اكملت تطوير السلاح الذري، فانه يمكن ان تبادر الى عمل مجنون يهدف الى القضاء على اسرائيل.

لسنا نملك الكثير من الوقت. يبدو أن ايران ستكمل التطوير وتتوصل في غضون بضع سنين الى خزان قنابل ذرية، يمكنها من توجيه الضربة المجنونة. الضربة الاسرائيلية الثانية ستحدث ضررا بالغا بايران، لكنها لن تنقذ اسرائيل من ضربة شديدة. ومن هنا نستنتج ان اسرائيل اذا كانت راغبة في البقاء، فانه تعترضها طريق آمنة للخلاص من هذا الخطر. علينا أن نبعد الحجة التي يمتلكها النظام الايراني للعمل في مواجهة اسرائيل. علينا أن نستغل السنين المعدودة التي تواجهنا للتوصل الى اتفاقات سياسية مع سورية والفلسطينيين.

السلام بين اسرائيل وجاراتها سيزيح البساط من تحت اقدام السياسة الايرانية. ان قدرة اسرائيل على الضربة الثانية، والدمار الفظيع في ايران، سيفقدان في هذه الحالة «المنطق» الذي يقف من وراء تهديد اسرائيل.

نحن نعلم ما هو الثمن السياسي الباهظ الذي سيطلب الينا أن ندفعه للتوصل الى اتفاقات السلام، لكن هذا الثمن يجب ان يقاس بازاء البديل الفظيع ـ ابادة اسرائيل ماديا.

شلومو غازيت
(معاريف) ـ 2006/9/11

لا احد يتحدث عن المشكلة الديمغرافية واكمال جدار الفصل

آلاف السجناء الفلسطينيين ونظام فصل عنصري في المناطق فإلى اين نحن ذاهبون؟

■ بعد مرور شهر على انتهاء الحرب اللبنانية، حان الوقت لنسأل ماذا يمكن أن نقترح على حكومة اولمرت، وخصوصا بعد أن اختفت مسألة خطة الانطواء من جدول الاعمال. وقبل ذلك، يجب أن نسأل ما اذا كان من اجل بلورة السياسة هناك وقت مُخصص لذلك، أو للتفكير والتخطيط، هناك الوقت المطلوب لصياغة ردود لأحداث تقع، أو لردود، على الأقل، للصحافيين. فاذا كان القرار بالخروج الى الحرب قد اتخذ خلال دقائق، وكرد على عملية اختطاف جنديين، فانه من اجل العودة الى خطة الانطواء التي أصبحت في الأدراج، فمن المشكوك فيه اذا ما اتخذ أي قرار.

لقد ذكر ايهود اولمرت في خطابه الأخير، وأوضح الوزير بار ـ أون ان خطة الانطواء قد أُبعدت مؤقتا ووضعت في «التجميد»، بل إن شمعون بيرس قال ايضا انه في السنوات العشر القادمة لن يكون هناك أي نوع من الانسحابات من المناطق، وهذا يعطي الانطباع بضياع الطريق والوجهة.

لقد حصل اولمرت في الايام الأخيرة على فرصة جيدة، حيث عادت «خريطة الطريق» الى التدحرج والوصول الى عتبة بيته، وذلك على ضوء زيارة رئيس الوزراء البريطاني الى المنطقة، ومن الصعب أن نفهم لماذا انتظر اولمرت حتى قدوم طوني بلير لكي يتحدث عن لقاء يُعقد بينه وبين الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أو لكي يتعهد باطلاق سراح سجناء، كما كان من غير المفهوم لماذا تنكرت حكومة اولمرت لأبو مازن، ثم عادت لتتذكره بعد أن وصلت حركة حماس الى السلطة، وأن المناخ السياسي الذي توجده الحكومة يترك مجالا واسعا لعمل اولئك الذين لديهم «أجندة عمل» واضحة ومحددة.

لقد تحدث الجميع اثناء عهد حكومة شارون عن «المشكلة الديمغرافية»، وذلك من اجل الاقناع بعدالة تنفيذ خطة الانطواء. والآن نسوا الفلسطينيين، ونسوا المشكلة الديمغرافية، وكل ذلك لأنه لا يمكن استخدام المعطيات كسياسة. إلا أن نظام الابرتهايد «التفرقة العنصرية» الموجود في المناطق ما زال على حاله، ملايين الفلسطينيين ما زالوا يعيشون دون حقوق، دون حق في التحرك، ودون حق في كسب الرزق وتحت وطأة احتلال اسرائيلي متواصل، وبعد قليل سيتحول اليهود الى مجرد أقلية تعيش ما بين النهر والبحر.

وجدار الفصل الذي لم يكتمل البناء فيه حتى الآن تحول الى دليل على قصر الرؤية لدى اسرائيل، وأصبح الآن كما يُقال «لا يُبتلع ولا يُقذف من الأمعاء». فالجدار كان سيُستفاد منه ليخدم سياسة الانسحاب الاسرائيلي أحادي الجانب، ولكن الآن من الواضح أنه في مكان لم يتم إكمال بناء الجدار سيُقام المزيد من المواقع الاستيطانية، وذلك بعد أن أعلنت وزارة العدل «تبييض» وجود المواقع غير القانونية القائمة حاليا. وعندما نرغب في الانسحاب سنضطر الى مواجهة أعداد أكبر من المستوطنين، واذا ما قامت هذه الحكومة القائمة بتوسيع خدماتها تجاه اليمين لتتمكن من البقاء أكثر، فانها لن تتمكن من وضع وبلورة خطة سياسية جديدة، وهنا كذلك يبدو أنه ليس في مقدورها بلورة سياسة، بل مجرد الرد على الأحداث بشكل خفي وبالقوة.

إن آلاف السجناء الفلسطينيين معتقلون في سجوننا، سواء مع وجود دم أو عدمه على الأيدي، سواء بمحاكمة أو من دونها، بسبب أو من غير سبب، قسم منهم ليس إلا أوراقا للتفاوض. ويمكن بواسطة اطلاق سراح قسم منهم كمبادرة حسن نية أن نُحرك عملية السلام واعادة بناء جزء من الثقة المتبادلة. ولكن ذلك لن يكون كافيا. فالشيء القليل الذي يمكن انتظاره من حكومة لا يوجد عندها أي شيء جيد إلا الاقتراح، والتي تنازلت عن الحل الذي يفضله انتخبها الجمهور، هو محاولة العودة الى التحدث مع من هو مستعد في الجانب الآخر لأن يتحدث معها، ولاشراك الاوروبيين، والاقتراح بادخال قوات دولية الى المنطقة، وربما يكون ذلك عن طريق اتخاذ قرار في الامم المتحدة، وذلك، على الأقل، لمنع المزيد من التدهور، وربما تكون هذه هي الطريق التي ستوصل الى الانفصال الى دولتين.

افتتاحية/أسرة التحرير
(هآرتس) ـ 2006/9/11